دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	السياسة الخارجية السعودية : المتغيرات والمستقبل
المصدر:	شؤون الأوسط
الناشر:	مركز الدراسات الاستراتيجية
المؤلف الرئيسي:	الحريرى، جاسم
المجلد/العدد:	ع129
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2008
الشهر:	صيف
الصفحات:	143 - 168
رقم MD:	587659
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	السياسة الخارجية السعودية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/587659

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

السياسة الخارجية السعودية: المتغيّرات والمستقبل

جاسم ي. الحريري *

للمملكة العربية السعودية خصوصية في العالم العربي والإسلامي. وهذا نابع من عوامل عدة، أولها له علاقة بالمكانة الدينية المقدسة لها، لاحتوائها على بيت الله الحرام، وقبر النبي محمد "ص". فضلاً عن ذلك مازالت المملكة تنتهج سياسة داخلية وخارجية، وإن كانت متفاوتة، تستند في أبعادها على الدين والشريعة الإسلامية، ناهيك أن نظام الحكم فيها يمتاز بتركيبة خاصة في عملية صنع القرار، حيث تتعدد مراكز صنع القرار بين الملك، ومجلس الوزراء، والامراء "مجلس العائلة"، ووزارة الخارجية، مما أثر على نمط السياسات الخارجية لها عربياً، وأسلامياً، ودولياً، وذلك بالرغم من ظهور أجيال جديدة في المملكة تعلمت ودرست وتأثرت بالتنشئة الغربية قريبة من دائرة صنع القرار السياسي الخارجي، أثرت سالباً على عملية صنعه، وخاصة في السياسة الخارجية.

ومن جانب أخر، لم تكن المملكة بعيدة من الاحداث والمتغيرات الخارجية البارزة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، وبعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ حدث تعديل وتغيير في توجهات المملكة الداخلية والخارجية، لتقليل الضغوط الإقليمية والدولية، وخصوصاً الغربية بعد أتهامها بأنها مركز لنمو ما يسمى "التطرف الديني"، ولازالت المملكة تعاني من هذه الاشكالية ولها مواقف خارجية واضحة لتصحيح النظرة التي الصقت بها، بالرغم من بقاء المدارس والمعاهد الدينية فيها، والتزامها باستقبال الطلبة من مختلف أرجاء العالم العربي والإسلامي للدراسة في معاهدها، ومدارسها الدينية لتخريج دعاة أسلاميين ينشطون في بلادهم لنشر الدعوة الإسلامية. فضلا عن دعمها اللامحدود لارسال رجال الدين والاساتذة، والدعم المالي والمادي لانشاء وفتح الجامعات، والمعاهد، والمدارس الإسلامية في مختلف أرجاء المعمورة.

وبعد وفاة الملك فهد بن عبد العزيز في الربع الاخير من عام ٢٠٠٥، ومبايعة السعوديين للملك عبد الله الذي كان يمسك بزمام ودفة السلطة في المملكة بشكل فعلي منذ عام ١٩٩٥ بسبب مرض الملك فهد، بدأت المملكة بانتهاج سياسة جديدة فيها نوع من التغيرات

(*) أستاذ العلاقات الدولية المساعد في كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد.

الجوهرية في منظومة ونسق الفكر، والتوجهات الداخلية التي لها أنعكاسات على سلوكها الخارجي بشكل متوازن بين الداخل والخارج، ولكنها مسخرة لتحسين صورتها في الساحة الدولية، وخصوصاً داخل الولايات المتحدة الأميركية، بالرغم من أتهام الاخيرة لها بأن أراضيها أصبحت تشكل "خطرا" على الوجود الأميركي في العراق بعد احتلاله في التاسع من نيسان/أبريل ٢٠٠٣ ولحد الان، حيث يعبر، وفق الادعاءات الأميركية، إلى داخل العراق من السعودية عشرات لابل مئات السعوديين للقيام بعمليات مسلحة ضد القوات الأميركية، ناهيك بسيادة نفور عام داخل الساحة السعودية الشعبية وبعض النخب الفكرية غير طافح على السطح ضد الوجود العسكري الأميركي في العراق بخاصة ومنطقة الخليج العربي بعامة.

وقد دفع ذلك بعض التنظيمات المسلحة السعودية إلى القيام بتوزيع منشورات، ونشر بيانات على شبكة الانترنيت تدين الوجود الأميركي في المنطقة، فضلا عن حدوث أضطرابات أمنية في المملكة، وهذه الحالة شجعت على كسب المزيد من الشباب السعودي للانخراط في التنظيمات المسلحة التي تتخذ من معاداة الوجود الغربي والأميركي في المنطقة هدفا لها وكل هذه المتغيرات المهمة والحساسة دفعت الباحثين على إيلاء الاهتمام بدراسة السياسة الخارجية السعودية، لاسيما أن القيادة السعودية الجديدة خطت خطوات داخلية فسرها الغرب على أنها جزء من عملية الاصلاح السياسي للمملكة، وهي جزء من عملية دعم السياسة الخارجية للمملكة تجاه الغرب والولايات المتحدة الأميركية، ناهيك بدورها في لم الاطراف الفلسطينية إلى مائدة الحوار والاتفاق وهو ماحدث في لقاء مكة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ لمنع الاقتتال الداخلي الفلسطيني وهو جزء من سياستها الخارجية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي في أطار دعمها للفصائل الفلسطينية بالرغم من أعتبارها حليفا مهما للغرب والولايات المتحدة الأميركية، ويأتي هذا البحث ضمن سلسلة الدراسات التحليلية الاستراتيجية التي تتفحص حيثيات السياسة الخارجية السعودية من خلال تأشير ثوابت وطبيعة السياسة الخارجية السعودية، فضلا عن تأشير البحث للمحددات المؤثرة على السياسة الخارجية السعودية لبيان الاثار السلبية والإيجابية في تلك السياسة الخارجية.

والجزء المهم والحيوي من هذا البحث سيطرح سيناريوهات مستقبلية للسياسة الخارجية السعودية. ويبنى هذا البحث على فرضية مؤادها "حدوث متغيرات جوهرية في السياسة الخارجية السعودية بعد أحداث ١١أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وبعد تولي الملك عبد الله زمام الامور في شكل رسمي في الموقع الاول في المملكة".

ويطرح هذا البحث عدة تساؤلات مهمة يمكن أن تكون أهم أشكالياته وهي على سبيل المثال لا الحصر: ما هي ثوابت السياسة الخارجية السعودية؟ وماهي طبيعة السياسة الخارجية

السعودية؟ وماهي العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية؟ وماهي متغيرات السياسة الخارجية السعودية؟ وماهي مستقبل السياسة الخارجية السعودية؟.

المبحث الاول
نظرة تحليلية للسياسة الخارجية السعودية

لسنا هنا في مجال استعراض ميكانيكية صنع القرار في المملكة العربية السعودية، لان هذا الامر يحتاج إلى دراسة واسعة، وخاصة إلى كيفية صنع القرار السياسي الخارجي، ولكننا نرغب في تحليل السياسة الخارجية السعودية، من خلال أستعراض الثوابت الرئيسية التي يستند إليها السلوك السياسي الخارجي، الذي تتحرك المملكة بموجبها داخل الاقليم العربي، والمحيط الإسلامي، والساحة الدولية، بحيث أعطت صبغة سعودية جراء ذلك على تحركاتها السياسية، وأتصالاتها، وحضورها الديبلوماسي داخل مختلف دول العالم، وطبيعة السياسة الخارجية السعودية تجاه أهم الدوائر الجغرافية التي تنشط فيها المملكة لتنفيذ مصالحها القومية.

أولاً: ثوابت السياسة الخارجية السعودية

تتفق أغلب المصادر السعودية الرسمية، سواء كانت سياسية أم عسكرية، على وجود ثوابت للسياسة الخارجية السعودية، وفي هذا الشأن تطرح وزارة الخارجية السعودية نقاط عدة تجمع تلك الثوابت لعل من أبرزها (١):

١ ـ أتباع المملكة سياسة حسن الجوار، ٢ ـ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ٣ ـ تعزيز العلاقات مع دول الخليج والجزيرة العربية، ٤ ـ دعم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية بما يخدم المصالح المشتركة لهذه الدول.

أما الجنرال السعودي الفريق الركن متعب بن عبد الله بن عبد العزيز، فإنه يرى أن ثوابت المملكة في السياسة الخارجية السعودية تتلخص في ما يأتي(٢):

١ ـ تمسك المملكة بعدم أستخدام القوة في العلاقات الدولية أو التهديد بها.

٢ ـ عدم التدخل في الشؤون الداخلية في الدول الاخرى.

٣ ـ شجب الارهاب ومحاربته بكل صوره وأشكاله.

أما الكاتب السعودي خالد عبد الرحيم المعينا فيطرح ثوابت عدة للسياسة الخارجية السعودية لعل من أبرزها (٣):

١ ـ تميزت السياسة الخارجية السعودية بالحيادية.

٢ ـ عناية المملكة برأب الصدع، ومعالجة الخلافات بين الامتين العربية والإسلامية.

٣ ـ المحافظة على أستقرار أسعار النفط.

(١) السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية، وزارة الخارجية، المملكة العربية السعودية، ورد على الموقع الالكتروني للوزارة في شبكة الانترنيت:http://www.info.gov.sa
كذلك أنظر السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، وردت على الموقع الالكتروني الاتي في شبكة الانترنيت: http://www.attakwa.net

(٢) الفريق الاول الركن متعب بن عبد الله بن عبد العزيز، السياسة السعودية التزام وتوازن، مجلة كلية خالد العسكرية، العدد٨٦، ٢٠٠٦/٩/١، ورد على موقع المجلة في شبكة الانترنيت: http://www.kkmaq.sa

(٣) خالد عبد الرحيم المعينا، السعودية وآسيا والاعتراف بالحقائق، صحيفة الشرق الاوسط، العدد٩٩٢١، ٢٦/يناير ٢٠٠٦.

ويبدو مما سبق ذكره، أن هناك توافقاً في الموقف الرسمي سواء كان سياسياً أو عسكرياً وخاصة في مجال بناء العلاقات مع الوسط الإقليمي والدولي من خلال أتباع عناصر تقرها القوانين والمواثيق والاعراف الدولية من أجل منع خلق أزمات وتدهور للعلاقات مع دول الجوار مع المملكة، أو مع دول مجلس التعاون الخليجي، أو مع الدول العربية في الجزء الاسيوي والأفريقي أو مع الدول الإسلامية في الدوائر البعيدة، والدول الغربية والاوروبية، ومما يلفت النظر أن هناك عناصر جديدة في السياسة الداخلية والخارجية للمملكة تتناغم مع التوجهات الأميركية لمحاربة مايسمى "الإرهاب الدولي"، حيث أن دورها لا يقتصر على مجرد الاستنكار والادانة فحسب، وإنما مطاردة أي بؤر للارهاب تهدد أمن المملكة والمنطقة وحلفائها المتواجدين عسكرياً في الاقليم الخليجي وخصوصاً التواجد العسكري الأميركي.

ثانياً: طبيعة السياسة الخارجية السعودية

تتنوع أتجاهات السياسة الخارجية السعودية في دوائر جغرافية عدة في مختلف أرجاء العالم لعل من أبرزها الدائرة الخليجية والدائرة العربية والدائرة الإسلامية وأخيرا الدائرة الدولية حيث سيتم تناول تلك السياسة في الدوائر سالفة الذكر تباعا على التوالي.

أولاً: الدائرة الخليجية:

وتستند السياسة الخارجية السعودية تجاه الدائرة الخليجية إلى العناصر الآتية(٤):

١ ـ ترى المملكة أن أمن وأستقرار منطقة الخليج هو مسؤولية شعوب ودول المنطقة.

٢ ـ تنظر المملكة إلى أن دول مجلس التعاون لها الحق في الدفاع عن أمنها، وصون سيادتها. وأستقلالها بالطرق التي تراها مناسبة، وتكفلها مبادى القانون الدولي العام وذلك في مواجهة أية تحديات خارجية كانت أم داخلية.

٣ ـ رفض التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول، والعمل على الوقوف صفاً واحداً أمام أي أعتداء على أي من هذه الدول، معتبرة أي أعتداء على بعضها أعتداء على البقية.

ثانياً: الدائرة العربية:

تتعامل المملكة العربية السعودية مع المنطقة العربية وفق المرتكزات الآتية(٥):

١ ـ حتمية الترابط بين العروبة والاسلام، فالمملكة تمتاز بكونها مهد الاسلام، ومنبع العروبة، وهذا تأكيد سعودي دائم منذ عهد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود وأبنائه من بعده.

٢ ـ الواقعية والمتمثلة في البعد عن الشعارات، والمزايدات المضرة لأمن وأستقرار العالم العربي، والبعد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية.

٣ ـ الالتزام بمبدأ الاخوة العربية من خلال تقديم الدعم والمساعدة بأشكالها كافة.

(٤) السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، الموقع الرسمي، مرجع سابق.

(٥) المرجع السابق.

ثالثاً: الدائرة الإسلامية:

تنظر المملكة العربية السعودية إلى الدائرة الإسلامية بأهمية وتتعامل معها وفق ما يأتي(٦):

١ ـ تحقيق التضامن الإسلامي الشامل.

٢ ـ فتح أفاق جديدة للتعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية تهدف إلى دعم قدراتها، ومواردها على مختلف المستويات.

٣ ـ العمل على تطوير منظمة المؤتمر الإسلامي، ودعم ادائها، لتحقيق المزيد من الفاعلية لمواجهة المشكلات التي يتعرض لها العالم الإسلامي.

٤ ـ تقديم الدعم والنصرة للأقليات المسلمة في جميع دول العالم، والدفاع عن حقوقهم الشرعية وفق مبادى القانون الدولي العام.

رابعاً: الدائرة الدولية:

تؤدي المملكة العربية السعودية دورا مهما في الساحة الدولية وفق ما يأتي(٧):

١ ـ حرص المملكة على التعامل مع المجتمع الدولي من خلال التزامها بميثاق الامم المتحدة، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية المنضمة اليها وقواعد القانون الدولي التي تحدد أطار السلوك العام للدول، والمجتمعات المتحضرة.

٢ ـ التزام المملكة بعدم أستخدام القوة في العلاقات الدولية، وبعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، وشجب العنف، وجميع الوسائل التي تخل بالامن، والسلم الدوليين، والتاكيد على مبدأ التعايش السلمي بين دول العالم.

٣ ـ الحرص على استقرار أسواق النفط العالمية، والسعي لتنمية التجارة الدولية على أسس عادلة ومن خلال أسس أقتصاديات السوق الحرة.

٤ ـ صبغ السياسة الخارجية السعودية بصبغة أخلاقية من خلال تبنيها لمبدأ مساندة ضحايا الكوارث الطبيعية، والمشردين، واللاجئين في العديد من دول العالم.

ويبدو مما سبق ذكره أن السياسة الخارجية السعودية يمكن أن تسجل عليها بعض الملاحظات التي قد تشكل عناصر قوة وضعف عليها في الدوائر الجغرافية الاربعة سالفة الذكر وكما يأتي:

١ ـ الدائرة الخليجية: لاشك في أن المملكة تشكل لاعباً أقليمياً خليجياً مهماً مع الدول الخمس الاخرى التابعة لمجلس التعاون الخليجي، وتبعا لذلك فالمراقب لأطر سياستها الخارجية في المنظومة الخليجية، يلاحظ أنها تتحرك وكأنها العنصر القيادي الرئيسي بين تلك الدول، ناهيك بأن توجهاتها لحل الخلافات الثنائية بينها وبين دول المجلس الاخرى تغلب عليها روح الاخوة، وحسن الجوار. لكنها من جانب أخر كان سلوكها الخليجي في عقد الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم تجاه العراق يمتاز بنوع من الازدواجية وفق ما أوردته بعض التحليلات، فبعدما ساندت العراق في الحرب العراقية الايرانية

(٦) المرجع السابق.

(٧) المرجع السابق.

لاقتناعتها أن العراق يمكن أن يشكل مصدّاً تجاه التوجهات الإيرانية داخل العمق العراقي للسيطرة عليه، تحالفت في الأعوام ١٩٩١-٢٠٠٣ مع الولايات المتحدة الأميركية ما وضعها في خانة ضيقة بعد تسخير أراضيها وقواعدها العسكرية لدعم الجهد اللوجستي ضد العراق، ما سبب لها مشاكل داخلية وخليجية ونفور عام تجاه سياستها بصدد العراق، وحدا بها إلى الطلب من الأميركيين نقل قيادتهم العسكرية إلى قطر بعد ازدياد الانتقادات المحلية والخليجية تجاه انضمامها للحلف المساند للولايات المتحدة الأميركية الذي سخر بعض دول الخليج العربية للعدوان على العراق.

٢ - الدائرة العربية: يشهد التاريخ السياسي المعاصر للمنطقة على دور فاعل للمملكة لتوفيق الآراء وجمع الفرقاء في المنطقة العربية، فمنذ أتفاق الطائف لحل مشكلة لبنان إلى أتفاق مكة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ لجمع الفصائل الفلسطينية "فتح وحماس" ومنع الاقتتال في الساحة الفلسطينية، ما زالت المملكة مؤثرة في تقريب الاراء، وردم الفجوات بين الدول العربية، لكن هناك بعض الآراء ترى أن دور المملكة في الساحة العربية وصل إلى مستوى ترك أثر داخلي لها في بعض الدول كما حدث في لبنان في عهد رئيس الوزراء الراحل، رفيق الحريري، وبعد خروج القوات العسكرية السورية من لبنان، حيث أيدت بقاء حكومة فؤاد السنيورة في السلطة بالرغم من التظاهرات العارمة التي أجتاحت لبنان لاقالة تلك الحكومة.

أما في العراق وبعد بدء الاحتلال الأميركي في نيسان/أبريل٢٠٠٣ وتداعيات الملف الامني العراقي فقد خرجت بعض التصريحات السعودية تدعم وتؤيد الجماعات السياسية السنية في العراق لتقليل حجم التأثير الايراني عبر الموالين اليه داخل الساحة العراقية.

٣ - الدائرة الإسلامية: للمملكة العربية السعودية دور مهم داخل الدائرة الإسلامية، فهي تستخدم أسلوب الدفاع والهجوم. فهي من جانب تجند سياستها الخارجية للتصدي لتيار العولمة بجوانبها السلبية، وخصوصاً في مجال زرع قيم ونسق فكري بديل عن الهوية العربية والإسلامية، ناهيك بدعمها لبعض الدول الإسلامية لمواجهة هذه الاشكالية، الا أن بعض المراقبين يرون أن الدعم السعودي للاقليات المسلمة في أرجاء العالم قد ينتج منه دعم للجماعات الإسلامية الاصولية والتي قد تتحول إلى جماعات مسلحة ما هو يمثل نوع من أنواع التدخل في الشؤون الداخلية، وخصوصاً أن خطابها هو دعم المجاهدين والاسلام في كل أرجاء العالم، وعدم وزن الاثار السلبية والايجابية لتلك الجماعات وهل هي تمثل الراي العام الشعبي والنخبوي؟ إلى غير ذلك من الاشكاليات التي تنتج أثر ذلك(٨).

٤ - الدائرة الدولية: يبدو أن المملكة كانت السباقة في المشاركة لدعم الشعوب المسلمة في مختلف أرجاء العالم، وخصوصاً في ظروف الكوارث الطبيعية، وأنتشار الاوبئة، لكنها

(٨) أنظر على سبيل المثال لا الحصر جملة المقالات المنشورة في الموقع الالكتروني لمركز الدراسات الدولية والاستراتيجية في واشنطن في شبكة الانترنيت لكتاب أمريكيين من عام ٢٠٠٥ ولحد عام٢٠٠٧ أذ ينتقدون سياسة المملكة الخارجية لدعم الاقليات المسلمة في العالم ويعدون هذا العمل نوع من أنواع التدخل في الشؤون الداخلية في تلك الدول.ونرى أن هذا التوجه الأميركي الصادر من أحد مراكز البحوث الأميركية المرموقة داخل الولايات المتحدة الأميركية والقريب من دوائر صنع القرار الأميركي يمثل نوعاً من أنواع الضغوط الأميركية ضد المملكة لنحجيم دورها ونفوذها داخل الدول الإسلامية بعامة والدول الشرق أوسطية بخاصة.

تخلت عن مبدأ عدم أستخدام القوة في العلاقات الدولية، وخصوصاً تجاه العراق عندما أستعانت بالقوة العسكرية لردعه عام ١٩٩١ نتيجة مخاوف وهواجس "أثبتت الوقائع أنها غير حقيقية" لتهديده سلامة أراضي المملكة، حيث نتج أثر ذلك زيادة التواجد العسكري الأميركي في منطقة الخليج ولاسيما أن هناك توجهات أمريكية لردع أيران أيضا بعدما أزدادت الشكوك الأميركية بنمو حجم وقوة القدرات النووية الايرانية.

المبحث الثاني
العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية السعودية

عند تطبيق أي سياسة خارجية لاي دولة من دول العالم لابد من أن تصطدم بالبيئة الداخلية والبيئة الخارجية، حيث تتولد فيهما عوامل وعناصر قد تدعم هذه السياسة أو قد تعرقلها وأذا عكسنا الامر على السياسة الخارجية السعودية فانها تتأثر بذلك من تلك الزوايا وسيتم أستعراض وتحليل تلك العوامل وأنعكاساتها الاستراتيجية عليها تباعاً.

أولاً: العوامل الداخلية

تجتمع عوامل داخلية عدة لتساهم في أنعكاسات عدة على السياسة الخارجية السعودية تتمثل في ما يأتي(٩):

١ ـ ينص النظام الاساسي للحكم على أن المملكة العربية السعودية هي "دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة دينها الاسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم".

٢ ـ تضم السعودية الحرمين الشريفين مكة المكرمة والمدينة المنورة، فهي موطن الوحي وقبلة المسلمين، وهي بالتالي مقصد المسلمين، من كل أنحاء العالم لاداء فريضة الحج والعمرة.

٣ ـ تقوم السعودية على التحالف ما بين الدعوة والدولة، أذ يذكر التاريخ الحديث للمملكة أنها قامت منذ أكثر من قرنين ونصف على الاسلام، حينما تعاهد على ذلك الامام محمد بن سعود والشيخ محمد عبد الوهاب .

٤ ـ والسعودية هي الدولة التي لها التجربة التعليمية الفريدة في تعليم النساء من مرحلة الحضانة إلى درجة الدكتوراة من خلال مؤسسات تعليمية نسوية مستقلة من دون أختلاط.

٥ ـ والسعودية هي الدولة التي تعظم في ممارساتها الحياتية شعائر الله حيث تتوقف الاعمال وتغلق الاسواق عند كل صلاة.

٦ ـ السعودية هي دولة المقر لأشهر وأكبر المؤسسات الممثلة للدول الإسلامية، ففيها منظمة

(٩) علي بن عمر بادحدوح، الخصوصية السعودية حقائق ماثلة ومناقشات هادئة، ٢٠٠٥/٦/٦. ورد على الموقع التالي في شبكة الانترنيت: http://www.islameiat.com

المؤتمر الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية ورابطة العالم الإسلامي والندوة العالمية للشباب الإسلامي.

٧ ـ السعودية هي الدولة التي لم يدخلها الاستعمار ولم تحكمها أي دولة أجنبية وبالتالي لم تحكم بالقوانين الوضعية البشرية، كما وقع ذلك في البلاد التي دخلها الاستعمار وطبق فيها القانون الانكليزي أو الفرنسي، كما لم تظهر فيها أثار الاستعمار في الجوانب الفكرية واللغوية ولا في الجوانب الفنية والتعليمية، فلم تدرس فيها مناهج كرومر الانكليزي ولم تشع فيها الافكار القومية وغيرها.

٨ ـ السعودية هي الدولة التي لها أعتناء خاص بتدريس العلوم الشرعية في المراحل المختلفة والكليات المتخصصة والدرجات العليا، ولها دور بارز في أشاعة ونشر التعليم الشرعي بين أبناء العالم الإسلامي بدراستهم على أرضها وفي جامعاتها أو بتدريسهم في بلادهم من خلال معاهدها وكلياتها.

٩ ـ البيئة الإجتماعية في السعودية هي بيئة محافظة وتستشعر خصوصيتها وتمثيلها الإسلامي كما تقوم السعودية بدور بارز في المجال الإجتماعي الخيري لأبناء المملكة في الداخل والخارج من خلال المؤسسات الخيرية الكثيرة، ناهيك بأن هناك اعتزازاً بالسمات والصبغة الإسلامية العامة المتصلة بحجاب المرأة المسلمة، والفصل بين الذكور والاناث في مؤسسات التعليم والعمل، ويمكن ملاحظة سمات المحافظة والالتزام في مظاهر الحياة العامة حيث لا توجد خمور تقدم في الفنادق ولاغيرها ولا وجود للملاهي الليلية وغيرها.

١٠ ـ بسبب ثورة المعلومات والاتصالات وتحول العالم إلى قرية صغيرة أصبح أعداد المعارضين في ازدياد مستمر، وأدى ذلك إلى وجود معارضة متشددة إزاء ملفات الفساد، والعلاقة مع الغرب على حساب العلاقة مع بقية المسلمين(١٠).

وقد أزدادت موجة المعارضة بعد قيام السلطة بحملة ضد الاقليات الشيعية والصوفية والعلمانيين، وأمتازت هذه المعارضة بأنها معارضة مسلحة وسببت قلقاً للنظام، وانعكس ذلك على دول المنطقة والغرب رغم الإنفاق الدفاعي والأمني الهائل، الا أن السلطة لم تستطع كسر شوكة هذا التيار وخصوصاً أنه مدعوم من قبل رجال الدين المتنفذين، وانتساب معظم أفراد القوات المسلحة ورجال الدولة إلى المذهب نفسه، مما يجعل مهمة الدولة أكثر صعوبة لمجابهة هذه الاشكالية(١١).

ترى بعض الدراسات أن تسيد الاسرة السعودية دون منازع جعل لأمرائها النافذين اليد الطولى في رسم وتشكيل السياسة الخارجية للمملكة، كذلك فإن تنوع أهتمامات كل منهم له تأثيرات شتى على طبيعة القرارات السياسية، وكيفية تنفيذها(١٢)، فعلى سبيل المثال لا الحصر، أنحصرت أهتمامات الملك فهد بالعلاقات الأميركية ـ السعودية وعربيا أتباعه سياسة معتدلة تعمل على تحقيق أكبر قدر من الرضا بين مختلف الدول العربية ومن ثم

(١٠) مهند السماوي، مملكة الخوف"٢" الاقليات نار تحت الرماد، ٢٠٠٦/٨/٢٧، ورد في الموقع الالكتروني التالي في شبكة الانترنيت: http://www.buratha news.com

(١١) المرجع نفسه.

(١٢) حسن أبو طالب، أسس صنع السياسة الخارجية السعودية، مجلة السياسة الدولية، العدد٩٠، (القاهرة، ١٩٨٧/١٠/١).

تجنيب السعودية العزلة، أما الملك عبدالله عندما كان ولياً للعهد، فيشار أنه يتزعم الجناح المعارض للولايات المتحدة داخل الاسرة المالكة وأنه كثيرا ماينتقد السياسة الأميركية تجاه القضية الفلسطينية، وأنه يعتبر أن أكثر التهديدات خطورة للشرق الاوسط ليس الاتحاد السوفيأتي الاسبق مثلما أشاعت أنذاك الادارة الأميركية للرئيس ريغان، أما الامير سلطان الذي يشغل منصب وزير الدفاع منذ ١٩٦٠ وباعتباره المسؤول عن تسليح الجيش السعودي الذي يعتمد بصورة أساسية على الاسلحة الأميركية فإنه من المؤيدين للضغط على الولايات المتحدة من أجل الحصول على أسلحة أميركية متطورة، وهو يمثل عربياً الشخصية الرئيسية في التعامل مع اليمن الشمالي، وهو المسؤول الاول عن فترات الازدهار والتدهور في السياسة السعودية نحو دولتي اليمن السابقة، وله آراء غير ودية تجاه الروس إذ يعتبر أنهم يحاولون تطويق المملكة(١٣).

وهناك الامير نايف الذي يشغل منصب وزير الداخلية، ونظرا إلى عدم وجود فواصل جامدة بين السياسة الداخلية والاهتمامات الخارجية، وبالرغم من أولوية المسائل الداخلية بالنسبة إلى الأمير نايف فهناك معلومات تشير إلى أهتماماته بدول الخليج والعراق وأنه يحتفظ بروابط مع بعض الاجنحة اليسارية في لبنان، وأنه أحد الاعضاء القليلين في الاسرة المالكة الذين يؤيدون التعامل مباشرة مع الروس، فضلا عن أهتماماته بالعلاقات مع الفرنسيين الذين يحصل منهم على مساعدات قيمة في مجال تدعيم قدرات الشرطة السعودية(١٤).

١٢ ـ بروز جيل من الامراء من الذين تعلموا في الجامعات الأوروبية الغربية والأميركية تعليماً علمانياً حديثاً يختلف من حيث المحتوى الفكري والفني، عن ذلك القدر من التعليم التقليدي الذي ناله جيل الامراء السابقين. لكنهم كجماعة نفوذهم لا يزال ضئيلا فيما يتعلق بالقرارات السياسية والاقتصادية الاساسية، لكن هذا لم يمنع من ظهور بعض الشخصيات لها قدر من البروز والتميز المرتبط بممارسة دور فاعل في المسائل السياسية ومن الامثلة البارزة في هذا الصدد الامير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة وأخوه الامير تركي الفيصل الذي عمل رئيسا للمخابرات السعودية منذ عام ١٩٧٨ خلفا لكمال أدهم، والامير بندر بن سلطان الذي عمل سفيرا للمملكة في الولايات المتحدة الأميركية، وكان في الأصل طياراً في القوات الجوية السعودية، وهو حاصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية من أحدى الجامعات الأميركية وعنوان أطروحته "المملكة السعودية كقضية داخلية في السياسات الأميركية" وهناك أيضا الامير مهند بن عبد الله الذي عمل قائدا للعمليات الجوية وأحد المهتمين بتطوير القوات الجوية السعودية(١٥).

ويبدو مما سبق ذكره أن السعودية لها خصوصية في الديانة والمذهب، وطبيعة المجتمع المحافظ، بالرغم من دخول الحداثة والتقدم العلمي في مجالات الطب، والهندسة، وإنشاء

(١٣) المرجع السابق.
(١٤) المرجع السابق.
(١٥) المرجع السابق.

المباني والجسور، وأدخال تكنولوجيا الاتصالات والانترنيت فيها، لكن الخطاب الفكري والديني في المملكة أثر في شكل أو في آخر على التكوين الفكري للمجتمع، لكن هذا لم يمنع من ظهور أجيال جديدة من الامراء الذين أصبح لهم دور في التأثير على أتجاهات السياسة الخارجية السعودية. ومن جانب أخر فإن ظهور أحتكاكات بين السلطة وبعض الطوائف داخل السعودية جعلها عرضة للانتقاد من جانب الغرب بدعوى أنتهاكها لحقوق الاقليات، وتهميش دور الجماعات بل أن الامر تطور إلى مواجهة عسكرية مع السلطة، حيث سبب ذلك حصول خلل أمني في المملكة، وخشية دول الجوار والمنطقة من أنتقال الظاهرة إلى بلدانها، وقلق الدول الغربية والولايات المتحدة الأميركية أن يؤثر ذلك في وصول النفط اليها من السعودية ودول الخليج العربية الاخرى بسبب إحتمال سوء الاحوال في ضوء تلك التطورات.

ثانياً: العوامل الخارجية

تؤدي العوامل الخارجية دوراً مهماً في التأثير على السياسة الخارجية السعودية، وقد أشار بعض المراقبين السعوديين إلى هذا الأمر وخصوصاً بالنسبة إلى الموقف الأميركي تجاه المملكة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. الباحث والمفكر السعودي تركي الحمد يقول إن "هناك هاجساً في الولايات المتحدة أسمه السعودية، وهوساً حول كل مافيها وما يصدر عنها". ويوضح أن السعودية هي نفسها اللاعب الاقليمي الذي سبت أن تحالفت معه الولايات المتحدة الأميركية أذ يقول "فبالنسبة إلى أميركا الرسمي منها والشعبي يبدو أنها ومنذ ذلك التاريخ أي بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بدأت تكتشف سعودية مختلفة رغم أنها ذات السعودية التي أعتادوا على التعامل معها خلال ستين عاماً من العلاقة التأريخية الوثيقة، حيث كانت السعودية خلال تلك الفترة معتبرة بشكل عام حليفاً إستراتيجياً للولايات المتحدة في منطقة مؤدلجة تعج بالعداء لكل ماهو أميركي"(١٦).

وأوضح الحمد أن الولايات المتحدة الأميركية تقيس علاقتها بالمملكة في ضوء تحقيق مصالحها بالرغم من أختلافها مع توجهات النظام السعودي، أذ يقول "إن الولايات المتحدة لم تكن تنظر بعين الرضى إلى النظام السياسي والإجتماعي في المملكة، ولكن ذلك لم يكن يعني لها شيئاً على الإطلاق طالما أن المصلحة والاستراتيجية الأميركية غير متأثرة بذلك، وما دام الاستقرار السعودي يصب في أستقرار المنطقة كلها بصرف النظر عن أية أمور أخرى"(١٧).

ويطرح الحمد رؤيته التحليلية لما أصاب النظرة الأميركية تجاه السعودية بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر إذ يقول "ما جرى بعد أيلول/سبتمبر هو أن أميركا أخذت تعيد أكتشاف حليفها التاريخي من جديد بعدما تبين أن جل المشاركين في عمليات أيلول/سبتمبر هم

(١٦) تركي الحمد، أميركا والسعودية : كي لانفقد الدليل، صحيفة الشرق الاوسط، ٢٠٠٢/٨/١٨.
(١٧) المرجع نفسه.

من السعوديين، بل إن تنظيم القاعدة يضم أعدادا كبيرة من السعوديين وأن أميركا ممقوتة على نطاق واسع في المجتمع السعودي شأن أي مجتمع عربي آخر، وذلك بسبب القضية الفلسطينية تحديداً. لقد كانت أميركا تعتقد أن السعوديين يختلفون في موقفهم منها عن بقية الشعوب العربية الأخرى، فإذا بها تكتشف أنهم كلهم "في الهمّ شرق"، بل إن السعوديين يرتكزون في موقفهم على منطلقات أصولية لا تعرف أيضاً الحلول الوسط، بل هو اما الولاء أو البراء، أو هكذا يبدو أن أميركا قد أقتنعت بعد أيلول/سبتمبر. من هنا بدأت أميركا تعيد دراسة السعودية ككيان سياسي وإجتماعي، وثقافي وليس مجرد سياسات، وتعيد تقويمها للوضع السعودي ومرتكزات السياسة السعودية سواء في الداخل أو في الخارج"(١٨).

ويضيف "وكانت نتيجة هذا التقويم السريع هو أن السعودية تشكل الرحم الثقافي، والمحيط الإجتماعي، والنبع المالي لذلك الإرهاب الذي دمر الأبراج في أيلول/سبتمبر. لم تقل الولايات المتحدة ذلك صراحة ورسمياً، ولكن هذا هو حقيقة ما يدور في أروقة صناعة القرار الاميركي"(١٩).

أما الباحث عبد اللطيف عبد الله الميمني، فقد تعرض إلى التقرير الذي أصدرته مؤسسة "راند كوربورايشن" البحثية المعروفة في الولايات المتحدة الأميركية بعد أحداث ١١أيلول/سبتمبر، حيث قدم لوران ميروفيتش من تلك المؤسسة لهيئة المستشارين في وزارة الدفاع الأميركية تقريراً توصيات لما ينبغي على الولايات المتحدة الأميركية عمله تجاه المملكة العربية السعودية. ويؤشر الميمني بعض ملامح هذا التقرير حيث يقول "إن التقرير يسعى إلى دفع صاحب السلطة في النظام السياسي الأميركي لاتخاذ قرار مؤمن بكل الطروحات التي جاءت فيه مع ما في ذلك من نتائج لا يستطيع صاحب السلطة أن يتحكم فيها وتنقل العلاقات السعودية ـ الأميركية من مرحلتها الحالية إلى مرحلة جديدة لمصلحة القوى السياسية المستترة خلف أصدار هذا التقرير ومآربه مهما أحدثت من أضرار للمصالح الأميركية ذاتها"(٢٠).

ويعتقد الميمني إن أكبر المستفيدين من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر في أميركا هو "أسرائيل"، وبين أثار ذلك على المملكة بالقول" أن أسرائيل كانت أكبر مستفيذ من أحداث ٩/١١ في أميركا أنها تحركت وبسرعة فائقة لاستغلال الحدث لتنفيذ مآربها في سحق المقاومة الفلسطينية، ونزع الارادة الفلسطينية، حيث لم يعد لدى الولايات المتحدة من أختيار إلا قبول ما تريده إسرائيل لتحديد مصير الشعب الفلسطيني وإلى الأبد، بل وتحديد مصير الشرق الاوسط برمته، بحيث يكون الطبيعي أن السعي الاسرائيلي لتحقيق هذا الهدف في هذه اللحظة التاريخية الذهبية بالنسبة إليها متزامن في الداخل والخارج بمعنى أن سحق الارادة الفلسطينية داخل الاراضي الفلسطينية بالقوة الغاشمة متزامن

(١٨) المرجع السابق.
(١٩) المرجع السابق.
(٢٠) عبد اللطيف عبد الله الميمني، القرار والتقرير، ٢٠٠٢/٨/١٧، ورد على الموقع التالي في الانترنيت: http://wwwgulfissues.net

مع تحطيم مراكز التأييد للفلسطينيين وحقوقهم المشروعة والمملكة العربية السعودية في قلب مراكز التأييد الصلب للحق الفلسطيني"(٢١).

وترصد مراكز الابحاث الأميركية التي تعبر عن الاتجاه اليميني الاسرائيلي ومنها مركز الشرق الادنى، ومعهد بروكينجز ثلاثة مخاوف تجاه السعودية لعل من أبرزها(٢٢):

١ ـ ظهور جيل جديد من القادة الشباب الذين ترعرعوا في الجامعات الإسلامية السعودية.

٢ ـ هبوط أسعار النفط، ولجوء السعودية إلى قطع أشكال كثيرة من الدعم عن المواطنين.

٣ ـ أزدياد الضيق حيال تواجد الجنود الأميركيين في السعودية ومنطقة الخليج.

ويرى الباحث الأميركي، سيمون هندرسون، أن انحياز السعودية لإيران في مرحلة معينة يمكن أن يعرقل العلاقات الأميركية ـ السعودية بالقول" من الظاهر أن السعودية تتجه حاليا صوب إيران الاصولية من خلال إبعاد نفسها عمداً عن الأجانب، وتحولها إلى عائق للولايات المتحدة بدلا من أن تكون مساعدا لها. فالعائلة المالكة ترى أنها بانتهاج ذلك السلوك ستستمر في الحكم: ومن ثم فهي لا تهتم بالتحول إلى جمهورية، كما بررت لواشنطن، وبالنسبة إلى الأخيرة سيظل الاعتقاد سائدا بأن المملكة تمول الاسلام الراديكالي من حماس إلى الجماعات المتطرفة الاخرى عبر العالم الإسلامي، أن المعيار الحقيقي أضحى هو قياس ما هو الاصلح بالنسبة إلى المملكة حتى لو كان يضر الولايات المتحدة، أنها الطريقة السعودية"(٢٣).

وأخيراً يشير الباحثون الأميركيون إلى مخاطر أمتلاك السعودية للقدرات والسلاح النووي ومن هولاء مايكل ليفي حيث يوضح أن "اختيار المملكة للطريق النووي ليس صعباً، إذ لديها الكثير من الأصدقاء المستعدين لتقديم العون، ومن هولاء باكستان وكوريا الشمالية والصين، ومن المرجح والمؤكد، وكما يقول الباحث الأميركي ريتشارد راسل، أن تلجأ المملكة إلى الحصول على رؤوس نووية كاملة بدلا من بناء مفاعلات نووية"(٢٤).

ويوضح باترك كلافسون، نائب رئيس مركز واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، أن السعودية هي أكثر "الدول رغبة في الانتشار نووياً كرد فعل للتهديد النووي الايراني، فإيران تمثل خطراً شيعياً على المملكة السنية التي تعتبر مركزا لكثير من الشيعة المضطهدين"(٢٥).

وقد أتهمت الولايات المتحدة الأميركية في منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ السعودية بانتهاك الحريات الدينية في تصنيف رسمي نادر لحليف وثيق ومنتج للنفط، وذلك من خلال تقرير سنوي حول الحريات الدينية، حيث أدرجت وزارة الخارجية الأميركية المملكة العربية السعودية لاول مرة ضمن قائمة تضم بلدان وصفت بانها "مصدر قلق خاص"، وقالت وزارة الخارجية الأميركية " لاوجود لحرية الدين في السعودية"(٢٦).

وقال التقرير أنه "لا وجود لحرية العقيدة في المملكة العربية السعودية وأن المسيحية وكل

(٢١) المرجع السابق.

(٢٢) شيرين حامد فهمي، بروكينجز والشرق الادنى سعودي فوبيا، ٢٠٠٣/٧/٢٢ . ورد على الموقع التالي في الانترنيت:http://www.islamonline.net

(٢٣) سيمون هندرسون، الطريقة السعودية، "واشنطن، مركز واشنطن لدراسات الشرق الادنى، أغسطس٢٠٠٢".

(٢٤) مايكل ليفي: هل سيذهب السعوديين إلى النووي؟، مركز بروكينجز، ٢ يونيو ٢٠٠٣.

(٢٥) شيرين حامد فهمي، بروكينجز والشرق الادنى سعودي فوبيا، مرجع سابق.

(٢٦) أميركا تعنف السعودية بسبب أنتهاكات الحقوق الدينية، ١٥أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، ورد على الموقع التالي في الانترنيت: http://www.bbcarabic.com

رموزها بما في ذلك الصليب وشجرة عيد الميلاد محظورة في المملكة إلى جانب أماكن العبادة الاخرى بخلاف المساجد" وأضاف التقرير، أن الجماعات التي لا تلتزم بالتعاليم الصادرة للاسلام تواجه أداة عنيفة على أيدي الشرطة الدينية في المملكة"(٢٧).

وبالرغم من ذلك، وفي مؤتمر صحافي في واشنطن، قال السفير جون هانفورد، رئيس مكتب الشؤون الدينية بوزارة الخارجية الأميركية "إن السعودية أدرجت على القائمة برغم بعض التوجهات الايجابية في الأعوام الماضية". وأشار هانفورد إلى بعض التصريحات السعودية المنادية بالتسامح والتحديث" كما أكد أن "عدداً من الكتب قد خضعت للتعديل بحيث تم حذف العبارات التي تشعل العداء الديني"(٢٨).

ويبدو مما سبق ذكره أن السياسة الخارجية السعودية تعرضت وما زالت تتعرض إلى مزيد من الضغوط جراء تداعيات أحداث ١١أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لكن المقاربة المهمة في هذا الامر أن المراقبين لاحظوا أن القيادة السعودية أخذت تخفف من أثار هذه الضغوط، وبدأت تتصرف في الداخل بصورة تهدف من خلال أرسال رسائل إلى الخارج تترجم وتنفذ عبر سياستها الخارجية، إلى إعادة الثقة بها كحليف أستراتيجي في المنطقة، وسيتم تناول هذه المتغيرات في المبحث التالي.

المبحث الثالث
متغيرات السياسة الخارجية السعودية

لا شك في أن السياسة الخارجية السعودية تتأثر بالبيئة الداخلية لها كما تتأثر العوامل الخارجية، وهذه المواءمة بين الداخل والخارج تتضح إذا ما استعرضنا أبرز المتغيرات بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والمتغيرات بعد الملك فهد.

أولا: متغيرات السياسة الخارجية السعودية بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

يمكن الإستئناس ببعض أراء النخب السعودية المثقفة، والتي تعتبر في منظور المراقبين مهمة، لانها تؤشر الملامح الرئيسية لمتغيرات السياسة الخارجية السعودية بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ومن هؤلاء تحليل الدكتور متروك الفالح أستاذ السياسة المقارنة والعلاقات الدولية في جامعة الملك سعود في الرياض الذي أوضح ملامح هذا التغيير في العناصر الآتية(٢٩):

١ ـ الموقف الرسمي السعودي من أحداث ٢٠٠١/٩/١١ وما بعدها، بدا أنه، ورغم أدانته تلك العمليات، وتوظيف بعض التخريجات الدينية من بعض علماء الدولة، يميل إلى التردد وخصوصاً في مسألة قبول الزج بأسماء سعوديين وكذلك تجاه التعاون الأمني والعسكري

(٢٧) المرجع السابق.
(٢٨) المرجع السابق.
(٢٩) د. متروك الفالح، المستقبل السياسي للسعودية في ضوء ٩/١١، صحيفة القدس العربي، ٢٦ نيسان/أبريل، ١ أيار/مايو ٢٠٠٢، ورد على الموقع التالي في الانترنيت: http://www.gulfissues.net

وكذلك المالي الرقابي، ورغم أن السعودية من الناحية الرسمية كانت تعلن تعاونها وموقفها ضد الإرهاب، الا أنها كانت تشعر بالحرج من مسألة الموافقة علنا على إستخدام قاعدة الخرج، وكذلك من التوجهات الشعبية الداخلية المعادية للولايات المتحدة، وخاصة بعد بداية العمليات الحربية ضد أفغانستان وحكومة طالبان ما جعلها، وتحت ضغط إعلامي أميركي متزايد، تقوم بالطلب من أئمة المساجد بوقف دعاء القنوت فجراً ومغرباً ضد الولايات المتحدة والمساند لحركة طالبان بالنصر.

٢ ـ كانت التوجهات الشعبية تزداد حدة وعداء للولايات المتحدة الأميركية منذ بداية أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، حيث كان الملاحظ أن هناك نوعاً من الابتهاج بما حدث في أميركا وضدها، إذ رأت العناصر والفئات الشعبية وشرائحها المتنوعة في السعودية أن ذلك يشكل ردا على أميركا وسياساتها المناهضة للعرب والمسلمين، وخصوصاً في فلسطين والعراق وأماكن أخرى. تلك المواقف الشعبية أخذت بالزيادة المطردة ضد الولايات المتحدة من أغلب الفئات الشعبية بما في ذلك الشرائح الليبرالية وخصوصاً مع بداية العمليات الحربية ضد أفغانستان وأحداثها المتعاقبة، وكذلك في سياق الحملة الأميركية على السعودية وأيضا في سياق التوجهات الأميركية الداعمة لحكومة وسياسات "أسرائيل" في عملياتها التدميرية ضد الشعب الفلسطيني ومقدراته وممتلكاته ومقدساته والتي أخذت بالتزايد إلى درجة أدراج حركات المقاومة الفلسطينية وخصوصاً حركتي حماس والجهاد ضمن قائمة "الارهاب الأميركي" عندما بدا لها أن أميركا تتجه إلى حسم الامور في أفغانستان مكافاة للعدو وأذلالا للعرب على وجه الخصوص.

٣ ـ وفي محاولة للاحاطة بالمسألة الداخلية من طريق بداية الحملة الأميركية والبعد الاسرائيلي فيها، قام الامير عبد الله أنذاك بالاجتماع وعلى مراحل بعدد من الفئات والشرائح وبعض القوى السعودية من أساتذة الجامعات، والمعلمين، والتجار، والمشايخ، والعسكريين وذلك في محاولة لكسب تلك المجموعات من الحملة السعودية المناهضة للحملة الأميركية وفي محاولة للتأكيد على الوحدة الوطنية وأهميتها للتعامل مع أنعكاسات تلك الازمة وتوابعها على الاوضاع الداخلية.

٤ ـ تناغم مع الحملة السعودية المناهضة للحملة الأميركية عليها. إذ بدا أن السلطات السعودية تتيح لعناصر من الشعب السعودي ذات توجهات متباينة وبعضها غير متسق مع الخط الرسمي للدولة التحدث علنا في أطار الازمة ورؤيتها لها وخصوصاً من خلال الادوات والقنوات الاعلامية العربية وبالذات الفضائية منها، وبدرجة أكبر قناة الجزيرة الفضائية في قطر.

٥ ـ بدت السلطات السعودية وهي تواجه التحدي الأميركي وخاصة مع حسم الامور في أفغانستان لمصلحة أميركا تتجه إلى محاولة التخفيف من الضغط الأميركي عليها وذلك

من خلال التناغم معها، وذلك بقبول المزاعم الأميركية بتورط سعوديين في هجمات أيلول/سبتمبر على أميركا، وكذلك بالتعامل مع الساحة الأميركية مباشرة من خلال الأقلام الأميركية الزائرة أو المستكتبة من خلال شركتي الاتصالات والعلاقات العامة داخل الولايات المتحدة الأميركية.وكذلك من خلال العناصر القيادية السعودية في سياق الوفد السعودي الكبير لاجتماعات منتدى دافوس في أوائل شباط/فبراير٢٠٠٢، حيث رأس الوفد رئيس الاستخبارات السعودية "الامير نواف بن عبد العزيز" ورافقه عدد من الامراء والذين أدلى بعضهم بتصريحات وأخرى مقابلات تلفزيونية داخل أميركا محاولين، على ما يبدو التأكيد، على الدور التعاوني للسعودية في الماضي وفي الحاضر المستمر وفي القادم المحتمل.

وقد اتبعت المملكة ذلك بإجراء خطوات داخلية عدة تدعم سلوكها الخارجي وخصوصاً تجاه الولايات المتحدة الأميركية ويمكن أستعراض أبرزها:

١ ـ عقد في كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٣ في مكة المكرمة الدورة الثانية للحوار الوطني ضمن جلسات مغلقة وذلك لتدارس عدد من القضايا الوطنية والمسائل السياسية والإجتماعية والإقتصادية في المملكة، وخصوصاً الغلو في الدين، وسبل التصدي لها(٣٠). وقال الشيخ عائض القرني "أن هناك مقترحا بإنشاء لجنة للعمل على تصفية الكتب مما احتوته ويستدل بها التكفيريون بفتاواهم لتكفير الناس"(٣١).

٢ ـ وجدت السلطات السعودية نفسها منذ أحداث ١١أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بين ضغط أميركي لادخال أصلاحات على مناهجها التعليمية المتهمة بتشجيع و تفريخ إرهابيين وبين تهديدات متشددين إسلاميين تحذرها من الخضوع إلى ضغوط الاعداء. ودعا مجلس الشورى السعودي الذي لايملك صلاحيات تشريعية الحكومة في كانون الثاني/يناير٢٠٠٤ إلى الموافقة على قانون لاصلاح النظام التعليمي بجعل الوسطية أحدى القيم الاساسية لرسالة الاسلام(٣٢).

وفي المقابل حذرت مجموعة من ١٥٦ من علماء الدين والمثقفين في بيان وزع على شبكة الانترنيت السلطات السعودية من تغيير المناهج الدراسية .وندد الموقعون على البيان وبينهم مراجع دينية بالتغييرات التي أدخلت على الكتب المدرسية وخصوصاً حذف كل إشارة إلى الجهاد، وجاء في البيان إن "هذا التغيير لم يحدث استجابة لدواعي التطوير والارتقاء بالمناهج كما يزعم الزاعمون وإنما أستجابة مباشرة لمطلب العدو الأميركي ومن ذلك توجيه مجلس الامن القومي الأميركي الذي نص على فرض تغيير مناهج التعليم في الدول الإسلامية "(٣٣).

٣ ـ أكد الملك عبد الله عندما كان أميراً في عام ٢٠٠٣ في لقاءات مع النخب السعودية المثقفة أن الاصلاحات أتية لامحالة وأن البدء في أجراءاتها التطبيقية مسألة وقت فحسب.

(٣٠) أقتراح بانشاء لجنة التصفية الكتب السعودية مما يستدل به "التكفيريون في فتاواهم"، صحيفة الدستور الاردنية، العدد ١٣٠٨٥، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٣، ص ١٨.

(٣١) المرجع نفسه.

(٣٢) الرياض بين الاصلاحات في التعليم وتهديدات الخضوع إلى ضغوط، صحيفة الزمان البغدادية، العدد١٧٠٤، ٢٠٠٤/١/٧، ص ٧.

(٣٣) المرجع نفسه.

وقد أصدر الملك فهد بن عبد العزيز قراره المهم بإجراء الانتخابات البلدية في غضون عام واحد في خطوة أصلاحية مهمة لقيت أصداء ترحيبية واسعة من أبناء الشعب السعودي ونخبه المثقفة بجميع أطيافها وتلاوينها الفكرية التي وجدت في هذا القرار بداية صحيحة تؤكد عزم وتصميم القيادة السعودية في جهدها لانضاج الكثير من الخطوات الاصلاحية المتدرجة الاخرى سواء مايتعلق منها بمجلس الشورى ومجالس المناطق أو غيرهما من المؤسسات والجمعيات الخاصة بالمجتمع المدني مما يشكل تطلعاً وهدفاً مشتركاً للمواطنين والقيادة في المملكة العربية السعودية(٣٤). وقد توجه السعوديون في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٥ لأول مرة في تاريخهم إلى صناديق الاقتراع في مناطق العاصمة الرياض في أول أنتخابات بلدية تشهدها تشهدها المملكة في تاريخها، حيث تم الاقتراع لاختيار نصف أعضاء هذه المجالس البالغ عددها ١٧٨ مجلسا في حين تولي العاهل السعودي تعيين نصف أعضاء تلك المجالس(٣٥). وبالرغم من دعوة الملك عبد الله سالفة الذكر، فقد وجه دعاة الاصلاح في السعودية بيانا للشعب أعلنوا فيه أستحالة الاصلاح في بلدهم من داخل النظام، وحثوا المواطنين على التحرك للضغط على السلطات من أجل أجراء التغيير، والاصلاح المنشود الذي تأخر أكثر مما يجب(٣٦).

٤ ـ أعلن في آذار/مارس ٢٠٠٤ رسميا تأسيس الجمعية الوطنية السعودية لحقوق الإنسان، وقال رئيس الجمعية عبد الله بن صالح العميد "إن الامير عبد الله أكد أن الحكومة ستكون داعمة ومؤازرة لتوجهات هذه الجمعية، والجهات المعنية ستتعاون معها لتحقيق أهدافها التي أعلنت عنها وفقا للاجراءات المتبعة دوليا"(٣٧).

ثانيا: متغيرات السياسة الخارجية السعودية بعد الملك فهد

كان يوم الاربعاء المصادف الثالث من آب/أغسطس ٢٠٠٥ يوما مهما في تاريخ المملكة العربية السعودية، حيث بايع مئات المواطنين السعوديين ورجال الدين وقادة القبائل في السعودية، ملكهم الجديد عبد الله بن عبد العزيز وولي عهده الامير سلطان بن عبد العزيز(٣٨)، وفي خطابه الاول وعد العاهل السعودي بتحقيق بعض المطالب، وهي ما أعتبره المراقبون سمات السياسة السعودية في ظل الملك عبد الله، والتي لها علاقة بثوابت السياسة السعودية ومنها(٣٩):

١ ـ تعزيز العدالة وخدمة الشعب، ٢ ـ أتخاذ القران دستوراً والإسلام منهجاً للملكة، ٣ ـ اعتبار الشغل الشاغل للملك هو أحقاق الحق، وارساء العدل، وخدمة المواطنين كافة بلا تفرقة.

وترى بعض الدراسات أن هناك عدة ملفات داخلية وأقليمية ودولية شجعت الملك عبد الله على إنتهاج سياسة جديدة تجاهها. ومن أبرز هذه الملفات(٤٠):

(٣٤) يوسف ناصر السويدان، الانتخابات البلدية السعودية خطوة أصلاحية مهمة، صحيفة السياسة الكويتية، العدد ١٢٥٤٠، ٢٠٠٣/١٠/١٨، ص ٢٣.

(٣٥) د.جاسم يونس محمد الحريري، تداعيات الاحتلال الأميركي للعراق على الامن الخليجي، مجلة شؤون خليجية، العدد ٤٤، (القاهرة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، شتاء ٢٠٠٦)، ص ١٢٨، ولمزيد من المعلومات حول الانتخابات البلدية السعودية أنظر على سبيل المثال :- ليديا جورجي، السعودية تشهد الخميس المرحلة الاخيرة من أول أنتخابات بلدية جزئية، صحيفة القدس العربي، العدد ٤٩٤٦، ٢١ أبريل ٢٠٠٥، ص٢.

(٣٦) أحمد المصري، دعاة الاصلاح يؤكدون أستحالة تطبيقه في السعودية من داخل النظام، صحيفة القدس العربي، العدد ٤٥٥١، ١٠-١١ /١/٢٠٠٤، ص ١.

(٣٧) أعلان تأسيس الجمعية الوطنية السعودية لحقوق الانسان والامير عبد الله يؤكد دعمها ومساندتها، صحيفة الحياة اللندنية، العدد١٤٩٥٧، ٢٠٠٤/٣/٢٠، ص ٢.

١ ـ دعم الاعضاء الاقوياء في الاسرة السعودية الحاكمة أو مايطلق عليهم "السديريين السبعة" وهو الاخوة الاشقاء للملك فهد "سلطان، سلمان، عبد الرحمن، نايف، تركي، أحمد" وخصوصاً أن منهم من يشغل مناصب مهمة في الدولة كالامير سلطان وزير الدفاع والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء والأمير نايف وزير الداخلية.

٢ ـ التباين بين الاسرة المالكة حول حجم الاصلاحات الداخلية، ومدى تسارعها، فالملك عبد الله من دعاة الاصلاح التدريجي المتسارع نسبياً، فيما الامير نايف وزير الداخلية أشد حذرا من تسارع وتيرة الاصلاحات التي يرى أنها قد تؤدي إلى تفكك المملكة على غرار ماحدث في الإتحاد السوفياتي سابقاً.

٣ ـ على الرغم من أن المملكة تعتبر الشقيقة الكبرى لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي لما لها من وزن أقتصادي وسكاني وجغرافي، فإن مجموعة من المشاكل قد واجهتها ووصلت في بعض الفترات إلى فتور واضح مع بعضها، ومن ذلك الخلاف السعودي ـ البحريني بسبب قيام مملكة البحرين بعقد اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأميركية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، إذ أعتبرت السعودية أن مثل هذه الاتفاقيات لا تنسجم مع روح ميثاق مجلس التعاون الخليجي، وتقلل من القدرة التفاوضية الجماعية، كما تضعف من تضامن دول المجلس وأنها ستعرقل التقدم المطلوب للوصول إلى تكامل أقتصادي خليجي، كالسوق المشتركة، والإتحاد النقدي، وأعتبرت أن تلك الاتفاقيات تشكل مخالفة صريحة للإتفاقية الإقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي الموقعة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. فضلاً عن ذلك، هناك أحتجاج سعودي لدى قطر ودولة الامارات العربية المتحدة، بسبب مشروع لبناء جسر يربط بين الدولتين الاخيرتين على أعتبار أنه يمر فوق المياه الاقليمية للمملكة العربية السعودية، وترى الاخيرة أن الجسر الذي يربطها بمملكة البحرين به قصور في الاجراءات الامنية، حيث تعتزم عناصر الدخول للمملكة من طريق الجسر للقيام بعمليات مسلحة فيها.

٤ ـ أستمرار الدور السعودي إتجاه القضية الفلسطينية، ودعمها، وتمثل ذلك في أحتضان للقاء مكة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ الفصائل الفلسطينية، لمنع الاقتتال الفلسطيني الداخلي.

٥ ـ العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية: حاول الملك عبد الله أن يخفف مدى أي توتر مع الولايات المتحدة الأميركية من خلال أجراء بعض الخطوات الداخلية التي أعتبرها بعض المحللين إشارات تدعم السياسة الخارجية السعودية .ويمكن أستعراض أبرزها:

أ ـ أكد وزير الاعلام السعودي في شباط/فبراير ٢٠٠٦ أن المملكة العربية السعودية تقبل الديموقراطية، لكن ليس بشكلها الغربي، رافضا بذلك ضمنيا الضغوط الأميركية، وقال "إن الدول التي ليست غربية في الاصل، لايمكن أن تصبح غربية"(٤١).

(٣٨) السعوديين يبايعون عبد الله، ورد على الموقع التالي في الانترنيت: http://www.bbcarabic.com

(٣٩) المرجع نفسه.

(٤٠) د.خليل حسين، ملامح السياسة الخارجية السعودية بعد الملك فهد، شبكة ميد أيست أونلاين، ٢٠٠٥/٨/٣، ورد على موقع الشبكة في الانترنيت: http://www.middle-east-online.com

(٤١) وزير الاعلام السعودي يقول" نقبل الديمقراطية، لكن ليس بشكلها الغربي"، صحيفة الصباح البغدادية، العدد٧١٥، ٢٠٠٦/٢/١٢، ص ٦.

ب ـ أكد العاهل السعودي في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ عزم بلاده على المضي في نهج الاصلاح المتدرج المعتدل، ومواكبة التغيرات العالمية، وكذلك العزم على القضاء على المتطرفين والمتشددين الذين يهددون أمن المملكة، وقال في كلمته السنوية في أفتتاح دورة مجلس الشورى السعودي "إننا لانستطيع أن نبقى جامدين والعالم من حولنا يتغير" وأضاف "ومن هنا سوف نستمر باذن الله في عملية التطوير وتعميق الحوار الوطني وتحرير الإقتصاد ومحاربة الفساد والقضاء على الروتين الاداري ورفع كفاءة العمل الحكومي والاستعانة بجهود المخلصين العاملين من رجال ونساء" غير أنه أكد الطبيعة المتدرجة للاصلاح في بلاده والتزامه بضوابط التقاليد الإجتماعية، والشريعة الإسلامية"، كما أكد مضي الدولة في محاربة التطرف وسعيها للقضاء على الفئة الضالة "وهو التعبير المستخدم في الخطاب الرسمي السعودي للإشارة إلى الفرع السعودي من التنظيمات المتشددة. وقال في هذا السياق" نجدد العزم على القضاء على الفئة الضالة من الإرهابيين القتلة، ومكافحة الفكر التكفيري بالفكر السليم "وأكد أنه لامكان في بلاد الحرمين الشريفين للتطرف، فنحن ولله الحمد أمة وسط، بعيدة من الافراط والتفريط"(٤٢).

ج ـ وجه العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز انتقاداً تاريخياً في حزيران/يونيو ٢٠٠٦ لأول مرة منذ توليه وكم البلاد لما أسماه مراقبون "الطائفية الفكرية" في بلاده التي يصنف من خلالها مواطنون سعوديون بأنهم ليبراليون أو علمانيون أو متطرفون إسلاميون عبر التقسيمات التي بلغت أوجهها منذ ثلاثة أعوام أثر أستهداف مجمعات سكنية يقطنها غربيون من قبل خلايا مسلحة وأحدثت إنقساماً حاداً في الشارع المحلي، وبهذا الانتقاد من أعلى سلطة تحكم البلاد التي تشهد حراكاً إجتماعياً لافتاً بكون الملك عبد الله قد أغلق الباب نهائيا في وجه حروب كسر العظم التي تقوم بها تيارات فكرية مختلفة أزاء بعضها بعضاً منذ وقت طويل والتي بلغت أشدها في تلك الفترة عبر أستخدام النفوذ الرسمي السياسي لبعض مريدي هذه التيارات للافادة منها في المعركة بين قوى اليمين وقوى اليسار اللتين تنشطان بشكل كبير على صفحات الراي في الصحف المحلية والمنتديات الفكرية المنتشرة في أرجاء البلاد(٤٣). وقال عاهل السعودية في كلمته في خلال احتفال شعبي كبير في منطقة القصيم وسط البلاد "سبق لي أن قلت وأكرر أمامكم الان أن هناك أمرين لايمكن التساهل فيهما وهما شريعتنا الإسلامية ووحدة هذا الوطن، وصار محتماً القول أنني أرى أنه لا يتناسب مع قواعد الشريعة السمحة ولا مع متطلبات الوحدة الوطنية أن يقوم البعض بجهل أو بسوء نية بتقسيم المواطنين إلى تصنيفات ما أنزل الله بها من سلطان فهذا علماني، وهذا ليبرالي، وهذا منافق، وهذا إسلامي متطرف، وغيرها من التسميات، والحقيقة أن الجميع مخلصون، لانشك في عقيدة أحد أو في وطنيته حتى يثبت بالدليل القاطع أن هناك ما يدعو إلى شك"(٤٤).

(٤٢) العاهل السعودي يؤكد المضي في الاصلاح التدريجي ومحاربة التطرف والتكفريين، صحيفة العدالة البغدادية، العدد٦٦٢، ٢٠٠٦/٤/٢، ص ١١.

(٤٣) الملك عبد الله ينتقد الطائفية الفكرية في السعودية، صحيفة العدالة البغدادية، العدد٧٢٥، ٢٠٠٦/٦/١٧.

(٤٤) المرجع نفسه.

ويرى مثقفون سعوديون أن الملك عبدالله أصاب بشكل كبير حين أختار منطقة القصيم لالقاء كلمة، ذلك أنها الرقعة التي يرون فيها أنها تحوي النصيب الاكبر من القوى المحافظة في المجتمع السعودي، وتنبعث فكرة التقسيمات الفكرية لمثقفي البلاد من قبل رجال الدين المنتمين اليها، كونها كانت مصدرا مهما لكم كبير من الفتاوى التي هاجمت بعضا من الرموز الفكرية منذ أوائل التسعينات من القرن المنصرم كان من بينهم الوزير السعودي غازي القصيبي، وطالب العاهل السعودي من الصحافيين والكتاب وطلبة العلم أن يترفعوا عن هذه الممارسات كونهم قدوة للمجتمع وواجهة له(٤٥).

٦ ـ موقف المملكة العربية السعودية من الاوضاع في العراق بعد الاحتلال الأميركي:

بعد الاحتلال الأميركي للعراق في التاسع من نيسان/أبريل٢٠٠٣ أصبحت السعودية محط أهتمام قوات الاحتلال الأميركي في العراق بسبب ادعائها بخطورة عبور مقاتلين سعوديين إلى داخل العراق للقيام بعمليات ضد قوات الاحتلال. وأصبح هذا الملف يقلق الحكومة السعودية التي سارعت إلى احتوائه من طريق خطوات عدة أولها مراقبة الحدود مع العراق، وتشديد الرقابة عليها، وشن حملات ومداهمات داخل المملكة لملاحقة أي جماعات متشددة في الوقت الذي صدرت داخل السعودية بيانات عن جماعات مسلحة تتوعد الوجود الاجنبي في المملكة والعراق ودول الخليج، وتطور الامر إلى حدوث مواجهات بين قوات الشرطة وبعض الجماعات تسببت ببعض الضحايا من قوات الشرطة والأمن والمدنيين. أما على صعيد السياسة الخارجية إتجاه العراق والمشهد السياسي العراقي، وقوات الاحتلال الأميركي وخاصة بعد تولي الملك عبد الله دفة الحكم، فقد ظهرت أسسها من خلال بيانات الحكومة الصادرة جراء الاجتماعات الاسبوعية للحكومة السعودية الذي يتراسه العاهل السعودي نفسه، ويمكن أستعراض ما ورد في البيان الذي نشر في ختام الاجتماع الاسبوعي للحكومة السعودية في الجزء الاخير من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، حيث أكد البيان الأسس الآتية(٤٦):

١ ـ تؤكد المملكة العربية السعودية الضرورة القصوى التي تحتم تحقيق الأمن في جميع أنحاء العراق.

٢ ـ تشدد المملكة على الاهمية الاساسية لتفعيل أجهزة الدولة حتى يجد المواطن من يرعى شؤونه ويقوم على مصالحه.

٣ ـ عدم المساس بالتوازن الإجتماعي الذي ساد العراق ونسيج التداخل والتأخي والرحم الذي يربط بين المذاهب والعشائر والمناطق العراقية.

٤ ـ تلفت المملكة إلى ضرورة قيام قوات الاحتلال بمسؤولياتها الدولية تجاه حماية الحدود العراقية.

٥ ـ التصدي للهيمنة الخارجية السياسية أو الاستخباراتية أو الامنية على أجزاء من العراق.

(٤٥) المرجع نفسه.

(٤٦) أسس السياسة السعودية حيال العراق، ٢٠٠٦/١١/٢٠، ورد على الموقع التالي في شبكة الانترنيت:http://www.elaph.com

٦ ـ ضرورة أن تقوم الدول دائمة العضوية في مجلس الامن ودول الجوار العراقي بمسؤولياتها في دعم أستقلال العراق ووحدة أراضيه، وأستقلاله الوطني.

ويبدو مما سبق ذكره أن السياسة الخارجية السعودية في الفترة التي حللها البحث وخاصة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وبعد الملك فهد كانت تسخّر لتخفيف الضغوط الإقليمية والدولية على المملكة وأعادة بناء البيت السعودي من الداخل بنوع من المرونة والشدة في آن، فهي من جانب تتعامل مع أي صوت قد يختلف معها بصورة لا تغلب عليها الشدة، لكن عند عبور تلك الاصوات بعض الخطوط الحمراء من وجهة نظر الحكومة السعودية فلا مجال للمساومة معها، بل قد تتبع الحكومة خطوات قد يفسرها البعض بأنها قاسية، لكنها في نظر الحكومة السعودية طبيعية للحفاظ على الامن الوطني، وحماية سمعتها الاقليمية والدولية، المهم حصلت متغيرات لكنها قد لا تجلب رضا الغرب ومعه الولايات المتحدة الأميركية في شكل كامل، لكنها مهمة لانطلاق المملكة نحو مسيرة لاصلاح مفاهيمها الفكرية والسياسية وأصلاح هياكلها الحكومية ونسق الفكر داخل المجتمع السعودي لردم أي أتهامات جديدة، قد تطاول المملكة مما حدث ذلك بعد أحداث ١١أيلول/سبتمبر وتسميها بأنها منبع التطرف في المنطقة.

المبحث الرابع
مستقبل السياسة الخارجية السعودية

يتفق أغلب المراقبون على ضرورة طرح سيناريوهات مستقبلية لتطور السياسة الخارجية السعودية وخصوصاً بعد تولي الملك عبد الله بن عبد العزيز زمام الامور في المملكة، فضلا عن ذلك أن المملكة تواجه تحديات داخلية وأقليمية ودولية عدة، ما سيشجع الباحثين على أستقراء أفاق المستقبل لردود الفعل السعودية تجاه ما تواجهها من معضلات داخلية وخارجية.

وتبعا لذلك يمكن ترجيح ثلاثة سيناريوهات. الأول سيناريو الثبات في المبادىء السعودية في السياسة الخارجية، والثاني يرى إمكانية حدوث سيناريو التغيير في المبادىء السعودية في السياسة الخارجية، والثالث يجمع بين سيناريو الثبات والتغيير في السياسة الخارجية السعودية.

أولا: سيناريو الثبات

يرى هذا السيناريو أن هناك دلائل ومؤشرات عدة قد تدعمه، وخصوصاً في السنوات الخمس القادمة، فمثلا يقول دبلوماسيون غربيون "إنهم لايتوقعون تغييرات كبرى في السياسة السعودية الخارجية أو النفطية تحت قيادة الملك عبدالله" وقال أحدهم إن الملك

"لن يغير سياسات المملكة، ولن يهز الاوضاع المستقرة"(٤٧). وأوضح سفير السعودية لدى بريطانيا الذي عين سفيرا لدى الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٥ إنه "من المستبعد أن تحدث أي تغيرات في السياسة الخارجية أو السياسة النفطية للمملكة في أعقاب وفاة الملك فهد"(٤٨).

وقال السفير الامير تركي الفيصل "لا أتخيل أن يحدث أي تغيير في تلك السياسة التي سار عليها الملك الراحل(٤٩). وقد أكد هذه الفرضية المسؤولين الأميركيون، حيث قال أحدهم وهو يعمل بوزارة الخارجية الأميركية" إن وفاة العاهل السعودي، الملك فهد بن عبد العزيز، لن يكون لها تأثير يذكر على العلاقات الأميركية ـ السعودية" مشيراً إلى أن خليفة الملك الراحل "الملك عبدالله كان الحاكم الفعلي للبلاد منذ أعوام عدة" وأضاف المسؤول نفسه "لا نتوقع أن تكون هذه مرحلة أنتقالية طويلة أو صعبة كانت لنا علاقات جيدة للغاية مع الملك الجديد عبدالله" وأضاف "بسبب مرض الملك فهد المزمن منذ غترة طويلة كان عبدالله يدير الشؤون السياسية، ونحن معتادون على العمل معه"(٥٠).

وبالرغم من أنتقاد الغرب للمملكة تجاه بعض الملفات، وخصوصاً ملف المعارضة السعودية الا أن المملكة أكدت بعد مبايعة الملك عبدالله لولاية المملكة بعد وفاة الملك فهد بقاء ثوابت السياسة السعودية الداخلية تجاه المعارضة السعودية خارج البلاد وفي الداخل وملف حقوق الانسان الذي قد يشحن البيئة الدولية ضد المملكة. وفي هذا الاطار رفضت الحركة الإسلامية للإصلاح من منفاها في لندن مبايعة العاهل السعودي الجديد وولي عهده مطالبة بالاطلاق السجناء السياسيين في المملكة. وقال زعيم الحركة سعد الفقيه "إن الحركة ومناصريها لايعترفان بالمبايعة، لان النظام لايتمتع بشرعية دينية"(٥١).

ثانيا: سيناريو التغيير

هذا السيناريو بدأت أنفاسه تتصاعد بشكل لافت للنظر بعد أحداث ١١أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، حيث عبرت السياسة الخارجية السعودية في مناسبات عدة عن عزمها على أحداث تغيير داخلي في المنظومة والنسيج الفكري داخل المجتمع السعودي من أجل منع ولادة "المتطرفين" كما يصفهم الغرب والولايات المتحدة الأميركية في الوقت التي تزايدت اتهامات الاخيرة للمملكة باضطهاد الشيعة، والمسيحيين، وجاء ذلك في التقرير السنوي لعام٢٠٠٣ حول الحريات الدينية التي تصدره وزارة الخارجية الأميركية، حيث انتقدت في تقريرها في شدة دولاً عدة في الشرق الاوسط، ولاسيما أيران والمملكة العربية السعودية، للقيود التي تفرضها على حرية المعتقد(٥٢). وحول الوضع في المملكة العربية السعودية قال التقرير "إن الحرية الدينية غير موجودة في السعودية"، مشيراً إلى "سيطرة الاسلام السني". وأنتقد التقرير سلوك ماأسماه "الشرطة الدينية السعودية" التي قال إنها "ترتكب

(٤٧) اميركا لا تتوقع تغيرات بالعلاقات بعد فهد، ٢٠٠٥/٨/١، ورد على الموقع التالي في شبكة الانترنيت:http://www.islamonline.net

(٤٨) المرجع نفسه.

(٤٩) المرجع نفسه.

(٥٠) المرجع نفسه.

(٥١) السعوديون يبايعون عبد الله، مرجع سابق.

(٥٢) أميركا تتهم السعودية باضطهاد الشيعة والمسيحيين، صحيفة القدس العربي، العدد ٤٥٣٦، ٢٠ ـ ٢٠٠٣/٢١٢/٢١.

تجاوزات في حق بقية الاديان الموجودة في البلاد"[٥٣]. لكن التقرير أشار إلى أن بعض الاجراءات التي أتخذتها السعودية وتحد من حرية المعتقدات" أتت لاعتبارات أمنية ولا سيما استبدال ٢٠٠٠ إمام يتقاضون أجورهم من النظام والذين كان يشتبه بتحريضهم على العنف والارهاب"[٥٤].

بيد أن القيادة السعودية عملت على التخفيف من حدة هذه الإشارات من خلال أرسال برقيات غير رسمية عبر وسائل الاعلام، كنوع من أسلوب القيادة السعودية لدعم السياسة الخارجية لها وأثبات أنها ماضية في تغيير سلوكها الداخلي كنوع من التجاوب مع الضغوط الدولية لتحسين وضع الساحة السعودية. وفي هذا الإطار، تعهد الملك عبدالله في تلك الفترة بما سماه "استئصال الإرهابيين" من المملكة وقال "إن هولاء الارهابيين أبناء لنا غرر بهم، ولابد من إجتثاثهم من الجذور، وإن الحكومة السعودية مصرة على معاقبة كل من أساء لدينه ووطنه" مشيراً إلى أن الحكومة " قطعت شوطاً كبيراً في مكافحة الإرهاب"[٥٥].

وأضاف "هذه الاقلية نحن وراءها ووراء الذي سيأتي من ورائها عشر سنوات وعشرين سنة وثلاثين سنة، نحن وراءهم مهما كان ومهما كانوا" وأكد أن "الجسد إذا كان فيه عضو فاسد فلابد أن يبتر، وهولاء لا بد من أن نبترهم بترا"[٥٦].

ومن جانب آخر، قال عضو مجلس الشورى السعودي، الدكتور أحسان بوحليقة "إن الطريق لايزال طويلا في مجال الاصلاحات في بلاده" مطالبا بخطوة جديدة لبلورة دور رقابي لمجلس الشورى عقب الأمر الملكي الذي عزز الدور التشريعي للمجلس[٥٧].

وفي تطور لافت للنظر، قال عادل الجبير، مستشار ولي العهد السعودي للسياسة الخارجية: "إن هناك فرصة حقيقية لأن تدلي النساء في السعودية بأصواتهن في أنتخابات المجالس البلدية القادمة المقرر أجراؤها في البلاد في عام ٢٠٠٩". وأضاف الجبير "إن هناك إجماعاً في المملكة المحافظة على أن النساء والمحظور عليهن المشاركة في كثير من مظاهر الحياة العامة يجب أن يكون لهن حق التصويت[٥٨].

وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ حصلت السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم على موافقة رسمية على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية بعد ١٢ عاما من المفاوضات الصعبة، حيث فتح أنضمامها لعضوية المنظمة أقتصادها الذي ظل يتمتع بالحماية لفترة طويلة أمام العالم الخارجي[٥٩]. وقال هاشم، يماني وزير التجارة السعودي أنذاك "إن الانضمام لمنظمة التجارة سيعزز مناخ الاعمال في السعودية بتحقيق مزيد من الشفافية والقدرة على التوقع" وأضاف "نتوقع أن يؤدي ذلك إلى مزيد من الاستثمارات، وخلق الوظائف"، مشيراً إلى أنه سيعزز أيضاً دور المملكة كعامل للاستقرار في الاقتصاد العالمي"[٦٠].

(٥٣) المرجع نفسه.
(٥٤) المرجع نفسه.
(٥٥) المرجع نفسه.
(٥٦) المرجع نفسه.
(٥٧) محمد العجمي، عضو مجلس الشورى السعودي أحسان بوحليقة: أصلاحات كثيرة قادمة، صحيفة الخليج الاماراتية، العدد٨٩٩٠، ٢٠٠٣/١٢/٣٠، ص ١٧.
(٥٨) السعوديات يشاركن في الانتخابات البلدية عام ٢٠٠٩، صحيفة الدستور البغدادية، العدد٥١٤، ٥ أيار/مايو ٢٠٠٥، ص ٣.
(٥٩) أنضمام السعودية إلى منظمة التجارة يدعم الاستثمارات الاجنبية وينوع مواردها الاقتصادية، صحيفة الدستور الاردنية، العدد١٣٧٦٤، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر٢٠٠٥، ص ٢٩.
(٦٠) المرجع نفسه.

ثالثا: سيناريو الموازنة بين الثبات والتغيير

تشير أغلب الدراسات الأكاديمية إلى أن المملكة العربية السعودية ينتظرها سيناريو الموازنة بين ثوابتها الفكرية ومتطلبات التغيير في سياستها الخارجية، ومن هذه الدراسات الحديثة دراسة الدكتور عمرو حمزاوي بعنوان "المتاهة السعودية: تقويم الانفتاح السياسي الحالي" لعام ٢٠٠٦ ضمن أوراق معهد كارينجي أذ يقول "أعادت الاصلاحات التي طبقتها الحكومة السعودية في الاعوام الاخيرة إحياء المجالس الاستشارية القائمة، وأدخلت الانتخابات على مستوى المجالس البلدية، وبرزت فرص جديدة لمشاركة المواطنين في المجتمع الاهلي، وأتسع هامش الحرية في المساحة العامة إلى حد كبير، علاوة على ذلك أصبح المشهد السياسي أكثر تنوعاً مع دخول لاعبين جدد أكتسبوا دعما شعبيا لبرامجهم الاصلاحية"(٦١).

الا أن الباحث نفسه يستدرك بالقول" على الرغم من أن هذه التغييرات تشكل أنفتاحا جوهريا في السياسة السعودية، فهي لم تحدث تبدلاً أساسياً في الطبيعة السلطوية للنظام السياسي، حيث أحتفظت الاسرة المالكة والمؤسسة الدينية بموقعيهما المسيطرين في المجتمع، وحافظتا إلى حد كبير على قدرتهما على تجميد الاصلاحات وتأخيرها وحتى أخذها في الاتجاه المعاكس في غياب مراكز القوى المتنافسة، حيث بقيت العملية الاصلاحية هشة ومحدودة في طبيعتها، فعلى الرغم من توسيع وظائفه لم يكتسب مجلس الشورى سلطة تشريعية أو رقابية حقيقية لمساءلة الحكومة فكم بالأحرى الأسرة المالكة، والوعود التي أطلقتها الحكومة لضمان أستقلال القضاء والحد من سيطرة رجال الدين عليه لم تتحقق منها سوى سلسلة من أجراءات الحد الادنى في مجال الاصلاح الاداري والعالم لم يكن لها أي تأثير يذكر"(٦٢).

وهناك رأي أخر للباحث السعودي حمزة الحسن يرى أن المملكة مثلها مثل الملكية الأخرى تمثيل بطبعها إلى المحافظة ومعاداة التغيير، فمن المرجح أن تلتزم الثبات في سياستها الخارجية ومقاومة التغيير للأسباب الآتية(٦٣):

١ ـ طبيعة نشأة الدولة السعودية.

٢ ـ دخول العامل الديني في شرعيتها.

٣ ـ الطبيعة الفسيفسائية للمجتمع السعودي، الامر الذي يعزز السياسات المحافظة والقناعات المشوهة في شأن مشروعية الدولة ونظام الحكم، وأعتبارهما حقاً خاصاً مطلقاً لاحق لاحد فيه.

ويؤكد الحسن "أن الأطياف داخل المؤسسة الحاكمة داخل العائلة المالكة المعارضة للإصلاح لاتزال هي الأقوى، وأعتقد أن النظام لا يزال في مجمله نظاما محافظا يصعب إدخال أصلاحات راديكالية فيه" ويضيف الحسن "ولا أقصد فقط المحافظة السياسية،

(٦١) د. عمرو حمزاوي، المتاهة السعودية: تقويم الانفتاح السياسي الحالي، سلسلة الشرق الاوسط، العدد ٦٨، "واشنطن، معهد كارينجي للسلام الدولي، نيسان/أبريل ٢٠٠٦" ص ١٥.

(٦٢) المرجع نفسه.

(٦٣) حمزة الحسن، تفسير الاحجية في دعوة الامير عبد الله إلى الاصلاحات العربية: مبررات التشدد وعدم الاصلاح في السعودية، قضايا الخليج، ٢٠٠٣/١/٢٠.

وإنما أيضاً المحافظة الثقافية، يعني نظاما لايزال يتشبث بايدلوجية دينية ومجتمعا لايزال يعيش طورا من التخلف الإجتماعي والانتماءات القديمة القبلية وغيرها"(٦٤).

أما الرأي الآخر المنادي بالتغيير وخصوصاً في مجال مكافحة مايسمى "الإرهاب" تناغماً مع الحملة الأميركية في هذا الشان بعد أحداث ١١أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ فقد تبناه الدكتور محمد الزلفة عضو مجلس الشورى السعودي الذي يؤكد أن "الحكومة بدأت أولا بالضربات القاضية والمتلاحقة على جيوب الإرهاب في أي مكان كان في المملكة"، ويؤكد الزلفة "أن مشروع الحكومة السعودية لمكافحة الارهاب لايقتصر على الجانب الأمني حيث أن للمملكة خطة للقضاء على مشجعي الإرهاب أو الفكر المؤدي للإرهاب منها تعديل وتحديث المناهج وتطوير من يقوم على المؤسسة التعليمية وتطوير أجهزة القضاء أو الإنفاق بسخاء على التنمية الشاملة في كل مكان في المملكة، وهذا ما يخيف أصحاب الفكر الظلامي لأنهم الآن أصبحوا مكشوفين"(٦٥).

ويرى بعض الدراسات أن المملكة ماضية في التغيير وتجنيد كل وسائلها السياسية والاستخبارية لتتناغم مع التوجهات الغربية والأميركية لمواجهة أي لاعب أقليمي يمكن أن يتعرض لخيوط الستراتيجيات الدولية في منطقة الخليج وغيرها، ومنها إيران، إذ تناولت بعض وسائل الاعلام معلومات بخصوص العلاقات القائمة منذ سنوات قليلة مع عدد من الاحزاب الشيعية في المنطقة من خلال بعض الرموز السياسية والدينية في كل من اليمن ومملكة البحرين ولبنان وفق منطلقات سياسية ومذهبية رعاها الامير تركي الفيصل مع قادة وزعماء الشيعة في مملكة البحرين وعلاقات قديمة ومميزة مع شيعة اليمن بزعامة الامير سلطان ولي العهد ووزير الدفاع السعودي(٦٦).

وقد لاحظ المحللون أن النظام السعودي عمد في المرحلة من مراحل إلى إعطاء" نفس جديد ودور سياسي للسنّة في العراق من أجل إحقاق المشروعية للمملكة باعتبارها قطب الرحى للعالم الإسلامي السني، وتناغم ذلك مع تحذير الملك عبدالله الثاني ملك الاردن من الخطر الشيعي الداهم على مراكز القرار في العراق، وهو يأتي ضمن حزمة سعودية من الاحتياطات المستقبلية للوقاية والتقليل من الاثار السلبية الناتجة من الانفتاح السعودي الجديد على شيعة المنطقة".وتشير معلومات صحافية لم تؤكدها أو تنفها السعودية والاردن إلى أن "الرياض سلمت الملك الاردني حينها مشروعاً متكاملاً لمواجهة خطر الهلال الشيعي"(٦٧).

وبالرغم مما ذكر إلا أن السعودية حاولت أن يكون لها حضور داخل المشهد السياسي العراقي لدعم المشروع الأميركي فيه، وآخر محاولة سعودية كانت صدور وثيقة مكة المكرمة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ التي وقع عليها علماء الدين العراقيون من السنة والشيعة الذين أجتمعوا في مكة المكرمة برعاية المؤتمر الإسلامي وأقسموا لله أمام الكعبة

(٦٤) السعودية على أعتاب عام ٢٠٠٦، ٢٠٠٥/١٢/٢٢، ورد على الموقع التالي في الانترنيت:http://www.bcarasbic.com

(٦٥) المرجع نفسه.

(٦٦) يوسف شلبي، العلاقة السعودية - الايرانية: من يكيد للآخر، مجلة العصر، ورد على موقع المجلة في شبكة الانترنيت: http://www.alasr.ws

(٦٧) المرجع نفسه.

أن لا ينتهكوا قداسة الدم المسلم، وتحريم كل أولئك الذين يتسببون في ذلك"[٦٨]. ويبدو أن هذا السيناريو أكثر رجحانا في المستقبل المنظور، لانه يوازن بين متغيرين أساسيين الثبات والتغيير في السياسة الخارجية السعودية.

الخاتمة

أوضح هذا البحث أن هناك متغيرات جوهرية في السياسة الخارجية السعودية حصلت بعد أحداث ١١أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وبعد غياب الملك فهد، بالرغم أن أغلب المحللين يتفقون أن الفروق بين تلك السياسة قبل وبعد الملك فهد ليست جوهرية، لأن الملك عبد الله كان المشرف الاساسي على مرتكزات السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٩٥، وهو التاريخ لاستلام موقعه الرسمي في السلطة بعد مرض الملك فهد، لكن أبرز حدثين جعلا السياسة الخارجية تتميز بالتغيير هو أحداث ١١أيلول/سبتمبر والاحتلال الأميركي للعراق في نيسان/أبريل٢٠٠٣، لكن ما زالت هناك مبادىء وثوابت للمملكة تؤطر سياستها الخارجية.

المثير في الأمر أن السياسة الخارجية السعودية تميزت بالدينامية والتأقلم إذا صح التعبير بفعل تأثرها بالعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة عليها، الا أنه يبدو أن العامل الخارجي ظل يشكل ضاغطا حقيقيا على الساحة السعودية لتغيير سياستها الداخلية وفق الاجندة الخارجية لضمان استمرار بقاء وحكم العائلة المالكة، لابل أن المملكة وظّفت سياستها الخارجية لصالح المشروع الأميركي في العراق وخصوصاً بعد الاحتلال، حيث أنها رأت أن دعم الاستقرار في العراق بالرغم من أتهامات الولايات المتحدة الأميركية لها بكونها معبراً للمقاتلين للتعرض ضد القوات الأميركية في العراق هو نوع من الموازنة وتقليل الضغط الأميركي عليها.

وأخيرا طرح البحث سيناريوهات مستقبلية لافاق السياسة الخارجية السعودية، وبدت الدلائل تشير أن سيناريو الموازنة بين الثبات والتغيير قد يكون الاكثر حظا بين بقية السيناريوهات، لأن المملكة لا تستطيع أن تتخلى عن ثوابتها الفكرية في سهولة، ولايمكن أن تستخف بالتحديات الاقليمية والدولية عليها التي يمكن إذا زاد الامر سوءا في هذا المجال أن تمس دورها كلاعب أقليمي مهم في المنطقة، فضلا عن كونها دعامة أساسية لمنتجي النفط في العالم التي يرغب الغرب بوصوله اليه من دون أي معرقلات وكوابح مستقبلية تذكر ❑

(٦٨) المرجع نفسه.